البعد البلاغي و الدلالي للترخص في قرينة المطابقة عند أمن اللبس.

The rhetorical and semantic dimension of the license in the presumption of conformity in the security of confusion.

د. الصادق محمد آدم سليمان

جامعة النيل الأزرق – كلية التربية – قسم اللغة العربية، السودان

Sadig777@yahoo.com

تاريخ الإيداع : 2018/06/10 تاريخ القبول: 2018/12/02

ملخص الدراسة:

عالج النحاة قسما من ظاهرة الترخص في المطابقة في إطار الضرورة ، والقلة، والندرة، والشذوذ ، والقسم الآخر تحت مصطلحات الحمل على المعنى والتغليب والالتفات وشجاعة العربية وغيرها من المسميات ، مع أنّ الوضع الشكلي لهما واحد، وهو عدم التطابق . فكان من قدر القسم الأول أن ابتلي بالتخريج والتأويل المنافي لمبادئ تقعيد اللغة على النظم الوصفية ، الذي تلزم اللغوي على الملاحظة وتسجيل ما لاحظ ، دون أن يفرض معايير خاصة تاركا ذلك لنتائج التجميع والتحليل والتمحيص ؛لذا كان اعتمادنا على هذا المنهج لتبرير ما كان يعتبر من الشواذ عندما لم يستقم مع القاعدة العامة.
وما تريد الدراسة الوصول إليه هو أنّ ظاهرة الترخص في المطابقة هي ظاهرة مطردة لا تعتبر شذوذا ، ولا يعيب اللغة العربية ورودها ، بل ذلك دليل حياة وبرهان تجدد ونماء للغة يضفي عليها أبعادا جمالية ودلالية

Study Summary:

The sculptors dealt with a section of the phenomenon of licensing in conformity with necessity, scarcity, scarcity, and anomalies, and the other section under the terms of pregnancy on the meaning, preference, attentiveness and courage of Arabic and other names, although the formal situation is one, which is mismatch. The first part was to suffer from the graduation and interpretation of the principles of language over descriptive systems, which obliges the linguist to observe and record what he observes, without imposing special criteria, leaving the results of compilation, analysis and scrutiny. Therefore, our reliance on this approach to justify what was considered homosexual When they did not fit with the general rule.
What the study wants to reach is that the phenomenon of licensing in conformity is a steady phenomenon is not considered anomaly, and does not impair the Arabic language and the arrival, but a guide to life and proof of renewal and development of the language gives them aesthetic and semantic dimensions

المقدمة

الحمد لله الذي ناط الفلاح والتغيير نحو الأفضل بإرادة الإنسان ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، القائل : (ن الله لم يبعثني معنتاً ولا متعنتاً ، ولكن بعثني معلماً وميسراً) ، والقائل (إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزائمه) .

وبعد :

هذه الدراسة عبارة عن فكرة تتمثل في محاولة لتقوية الصلة بين علم النحو وعلم البلاغة ، وتوثيقها ، وتجاوز التقليد الأعمى ، والتعلق بالحروف والمباني دون المعاني ، مما يضفي بعداً طريفاً وجديداً في تناول اللغة .

وبالتالي فلن تعدو البلاغة مجرد حلية خارجية أو طلاء شكلي للأسلوب ، بل تحمل في طياتها دلالة معنوية عميقة لا تنحصر وظيفتها في تحسين الكلام ، دون أدنى علاقة بالموقف أو المقام الذي يقصده المتكلم . وهي فكرة لتأسيس ما يسمى بالنحو الجمالي إن صح هذا التعبير .

كما أنها خطوة في سبيل إرساء نظرية نحوية جديدة تدخل كل ما كان خارجاً عن القواعد النحوية التي وضعها القدماء في إطار الترخص لأمن اللبس ، والسعي لتلمس العلل الداعية لهذا الترخص ، ومن ثم اطّراح نظرية التأويل والتقدير التي أرهقت أذهان دارسي النحو .

وتنحصر في خمسة محاور ، هي :

المحور الأول: الإطار والمفهوم العام للتطابق وللترخص.

المحور الثاني : الترخص في المطابقة في الشخص.

المحور الثالث : الترخص في المطابقة في العدد.

المحور الرابع : الترخص في المطابقة في النوع.

المحور الخامس : الترخص في المطابقة في الإعراب.

المحور الأول

الإطار والمفهوم العام للتطابق وللترخص

أولا: مفهوم العام للتطابق :

المطابقة[1] : أن يضع الفرس رجله موضع يده ، ومطابقة الفرس في جريه : وضع رجله موضع يده . فالمطابقة في أصل الوضع اللغوي : أن يضع البعير يده موضع رجله ، فإذا فعل ذلك قيل : طابق البعير . وقال الأصمعي : المطابقة أصلها وضع الرجل موضع اليد في مشي ذوات الأربع . وقال الخليل : طابقت بين الشيئين ، إذا جمعت بينهما على حد واحد . وطابقه : وافقه ، وتطابق الشيئان تساويا.

وفي اصطلاح الدراسة هو أن يوافق الضمير مرجعه في الشخص: تكلما وخطابا وغيبة ، وفي العدد : إفرادا وتثنية وجمعا ، وفي النوع : تذكيرا وتأنيثا ، وكذا التماثل في العلامات الإعرابية بين المتبوع والتابع ، رفعا ونصبا وجرا . فالعلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي متطابقة.

مجال المطابقة:

مسرح المطابقة هو الصيغ الصرفية والضمائر ، فلا مطابقة في الأدوات ، ولا في الظروف ، إلا النواسخ المنقولة عن الفعلية فإن علاقاتها السياقية تعتمد على قرينة المطابقة ، وأما الخوالف فلا مطابقة فيها إلا ما يلحق (نعم وبئس) من تاء التأنيث .

وتكون المطابقة في الآتي:

- الشخص : تكلما وخطابا وغيبة.
- العدد : إفرادا وتثنية وجمعا.

- الإعراب : رفعا ونصبا وجرا .
- النوع : تذكيرا وتأنيثا.
- التعيين : تعريفا وتنكيرا.

أهمية المطابقة:

يقول ابن جني [2] مشيرا إلى أهمية المطابقة عند غياب وسيلة الإعراب: (فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى ، وقع التصرف فيه – أي في التركيب – نحو: ضربتْ هذا هذه ، وكلّم هذه هذا ، فلم تلتزم الرتبة في هذين المثالين ، وذلك لأن المطابقة قامت بالدور الأساس في إيضاح المعنى ، مع أمن اللبس ، فتذكير الفعل في المثال الأول دل على أنّ اسم الإشارة (هذا) هو الفاعل ، ولو كان واقعا موقع المفعول . وبالمثل في المثال الثاني ، فمع غياب الرتبة والإعراب قامت قرينة المطابقة بدورها في إيضاح المعنى.

كذلك أن وضح الفرق بالتثنية والجمع ، جاز التصرف[3] ، نحو: أكرم اليحييان البشريين وضرب البشريين اليحييون ، فالمطابقة مع الإعراب والرتبة في المثال الأول، أوضحت المعنى ، والمطابقة والإعراب دون الرتبة في المثال الثاني أوضح المعني.).

ومن هنا يبرز التطابق ودوره في المعنى النحوي ، فالمطابقة قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ، فبواسطتها تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها ، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض ، ويصبح المعنى عسير المنال.

وتظهر أهمية المطابقة مثلا فيما يأتي[4]:

- تركيب صحيح التطابق: الرجلان الفاضلان يقومان.
- مع إزالة التطابق في الإعراب: الرجلان الفاضلين يقومان.
- مع إزالة التطابق في الشخص: الرجلان الفاضلان تقومان.
- مع إزالة التطابق في العدد : الرجلان الفاضل يقومون.
- مع إزالة التطابق في النوع: الرجلان الفاضلتان يقومان.
- مع إزالة التطابق في التعيين: الرجلان فاضلان يقومان.
- مع إزالة التطابق في الجميع : الرجلان فاضلان أقوم.

فمع إزالة التطابق من جهة واحدة ، أو من جهات متعددة ، فإن هذه الإزالة تذهب بعلائق الكلمات وتقضي على الفائدة من التعبير ، أي أنها تزيل المعنى المقصود ، كما أنّ وجود هذا التطابق يعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين ، ومن هنا نصل إلى فهم طبيعة التطابق ، وأهميته في كونه قرينة لفظية على المعنى المراد.

ثانيا: الإطار والمفهوم العام للترخص

قال ابن منظور[5]: رخص له في الأمر ، أذن له فيه بعد النهي عنه ، والاسم الرُخْصة ، والرُخُصة : ترخيص الله للعبد في أشياء خففها عنه[6]. والرخصة في الأمر: خلاف التشديد . وقد رخصتُ له في الأمر ترخيصا ، فترخّص هو فيه ، أي : لم يستصعب . وتقول : رخصّتُ فلانا في كذا ، أي: أذنت له بعد نهي إياه عنه . وترخص في الأمر: أخذ بالرخصة ، والرخصة : التخفيف[7].

فالترخص - إذاً – هو السماح بفعل شيء ممنوع في الأصل لضرورة ، أو لموقف خاص ، فالأصل هو المنع ، والترخص هو الحالة الطارئة التي تزيل هذا المنع ،لعة خاصة هي التخفيف أو خلافه.

وفي مصطلح الدراسة نعني به عدم تطابق الضمير مع مرجعه في التكلم والخطاب والغيبة ، وفي الإفراد والتثنية والجمع ، وفي التذكير والتأنيث . وكذا عدم التطابق بين المسند والمسند إليه في النوع ، والتخالف بين العلامات الإعرابية بين التابع والمتبوع. فالعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي– في نظر الدراسة– قوية ومتطابقة .

فالواجب أن يتطابق الضمير مع مرجعه ، والمسند مع المسند إليه ، والتابع مع المتبوع ، في الأمور السالفة ، وقد لا يحدث هذا التطابق بينهما لعلة خاصة.

ثالثا: البعد البلاغي والدلالي للترخص في قرينة المطابقة:

اللغة في حياتها محكومة بقانون صارم ، ولكن بالرغم من هذا القانون الصارم الذي وُضع لحفظ المعنى من الإلباس ، قد يسمح في بعض الأحيان خروج بعض الأساليب على هذا القانون ، فتجري مخالفة لقواعد اللغة ، ومخالفة لنظمها المعتمدة وهي مخالفة مقصودة ؛ لأن اللغة تبيح الخروج عن الشروط فيما يُعرف بالشواذ ، وأشكال هذا الشذوذ كثيرة في العربية ، وهو بحق تنوع في التعبير ، وهو الترخص الذي تعنيه الدراسة في اصطلاحها.

فالترخص في نظر هذه الدراسة ليس هو تناول الشذوذ في اللغة ، الذي حار فيه القدماء عندما لم يستقم مع القواعد التي وضعوها لاحتواء الظاهرة ذات العلاقات المتشابهة فحسب ، وإنما الترخص هو التنوع في التعبير ، وملاحظة المعنى وتحولاته وتغيراته مع ثبات الصيغة.

ولا تنظر الدراسة – كذلك – إلى أنّ الترخص هذا ضرورة ، وإنما هو اتساع ومرونة في اللغة ، وبلاغة وإحكام ، هذا في الأساليب التي وضعها النحاة في باب الضرورة ، ويؤيد ما نقول الألوسي [8] في تنبيهه على أمور تقع في فصيح الكلام وليست من الضرائر ، حيث يقول : " وقعت في الكلام الفصيح أمور تعتبر بلاغة وإحكاما ، وليست من الضرورة ، فإذا وقع مثلها في الشعر أو غيره لم ينسب إلى قائله عجز ولا تقصير ، كما يظن من لا علم له ولا تفتيش عنده ... ومن ذلك أن يذكر شيئان ثم يخبر عن أحدهما دون صاحبه اتساعا ، كما قال تعالى : ((وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها))[9]. أو يجعل الفعل لأحدهما ويشرك الآخر معه".

والترخص غالبا ما يكون الغرض معه التخفيف لوضوح المعنى وانتفاء اللبس ، ليُعطي الأسلوب بعدا جماليا ، ولذة في أذن السامع حين سماعه لهذا الأسلوب الطريف ، وسلاسة في التعبير ، وقد استفاد الشعراء من هذه الرخصة أيما استفادة ، قال شوقي[10] :

قطعوا بأيديهم خيوط سيادة *** كانت كخيط العنكبوت ضئيلا

قال العقاد [11]: " إنّ (ضئيلا) في هذا البيت الذي وصف به شوقي سيادة بني عثمان لتحمد للإعراب العربي ، تلك الطمأنينة التي تستقر بها في موضعها ، فلا تضطرها الخيوط إلى الجمع ، ولا تضطرها السيادة إلى التأنيث ، وليس عليه أن يقول : (كانت ضئيلة ، ولا أن يقول : قطعوا خيوطا ضئالا ، لأنّ لسان الحال هنا أصدق من المقال)".

فالشاعر لم يقل : كانت خيوطا ضئالا ليطابق في الجمع والتأنيث ، ولم يقل – كذلك– كان خيطا ضئيلا ليطابق في الإفراد والتذكير ، فوضع الألفاظ متقابلة وغير متطابقة ، لكن المعنى واضح ، واللبس مأمون ، وقد وضع الرخصة في مكانها، فازداد الكلام رونقا وجمالا، ولم يلتزم بالقواعد النحوية الصارمة التي تلزم التطابق، ولو فعل ذلك لاختل الوزن ولضاعت تلك الموسيقى الكامنة وراء هذا الترخص .

فالترخص الذي وقع في نصوص التراث – إذا – لم يكن عن خطأ اقترفه العربي الأول،

وإنّما وقع لأسباب بلاغية خاصة بالاستعمال ، ومن هنا يكون الترخص عند أمن اللبس أمرا مقبولا ، لا يأباه الاستعمال اللغوي.

فالمطابقة شرط لا بد منه في اللغة ، أي : في النظام ومقتضيات الدراسة النحوية ، غير أنّ الأمر قد لا يكون بالضرورة كذلك في لغة الاستعمال"إذ اللغة الإنسانية ليست بناء منطقيا جامدا ، ولذلك تكون لغة الاستعمال المشحونة بالانفعال في نزاع مستمر مع اللغة المنطقية ؛ لأنه بسبب خضوعها للتأثيرات الفردية تميل دائما إلى الابتعاد عن المثل الأعلى الذي تحتذيه اللغة المنطقية المشتركة ، كما قال فندريس"[12].

وعليه فهناك – إذا – قوتان متقابلتان : قوة الطرد من المركز تمثله لغة الاستعمال ، وقوة جذب نحو المركز تمثله اللغة المنطقية ، وهما متميزتان أحدهما عن الأخرى ؛ لذلك فإننا لا نستطيع أن نطبق التفكير المنطقي على اللغة دائما ، وبشكل صارم.

" فالمثل المنطقي الأعلى للنحو هو أن يوجد لكل وظيفة عبارة واحدة فقط ، ولتحقيق هذا المثل يجب على اللغة أن تكون ثابتة ثبوت الجبر. ولكن الجمل ليست رموزا جبرية ، فالانفعالية لا تنفك تغلف عبارة الفكر المنطقية وتلونها ؛ ولذلك ينبغي لنا ألا نقصر اهتمامنا على الصورة التي تصاغ عليها الأفكار ، وإنما ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار العلاقات التي توجد بين هذه الأفكار وحساسية المتكلم"[13].

فالمطابقة الصرفية بين الوحدات الصرفية منطق تفرضه اللغة المنطقية وتوجبه ، ولكنها ليست مطلبا في اللغة الانفعالية ، ففي هذه اللغة يصير الواحد جمعا ، والجمع واحدا ، والمادي معنويا ، والمعنوي ماديا ، والمذكر مؤنثا ، والمؤنث مذكرا ، ... ليس من قبيل التلاعب والعبث باللغة ، وإنما يجد الإنسان نفسه مسوقا تحت غمرة الانفعال ومقتضيات الاستعمال إلى اعتبار هذا الشكل أو ذاك هو الشكل الأنسب لتجسيد أفكاره ، والتعبير عن خلجات نفسه وانفعالاته ." وعليه ينبغي أن نميز بين اللغة المنطقية الجامدة الثابتة ، وبين لغة الاستعمال الحية التي تتسم بالمرونة والعفوية"[14].

ولكن النحويين في دراستهم للتراكيب اللغوية لم يعيروا أثر الاستعمال والانفعال في العبارة اهتماما ملحوظا ، وإنما حصروا أنفسهم ، وقيدوا نظرتهم باللغة المنطقية ، وركزوا عنايتهم ، وصرفوا جل اهتمامهم إلى منطقة كل ما تأتي به لغة الاستعمال المشحونة بالانفعال من استعمالات لا تقرها اللغة المنطقية. فكان هناك فيض من التأويلات والتقديرات التي لا حاجة إليها ، نظرا إلى كون المعنى مفهوما بدونها ، بل إن هذه التأويلات قد تسيء إلى المعنى ، بل قد تقضي عليه أحيانا ، كل ذلك من أجل رد لغة الاستعمال ، واللغة الانفعالية إلى اللغة المنطقية ، وفي ذلك يقول السيوطي: " وإنما يقدر النحوي ليُعطي القواعد حقها ، وإن كان المعنى مفهوما" . فأصبح المنطق هو الأساس والمعنى تابعا له .

المحور الثاني

الترخص في المطابقة في الشخص

مجال المطابقة في الشخص : الضمائر ، ففيه تتقابل تكلما وخطابا وغيبة ، فيتطابق الاسم الظاهر مع ضمير الغيبة ، أو يتطابق مع ما يعود إليه ، ويتطابق ضمير المتكلم مع نظيره ، وضمير الخطاب مع نظيره ، وذلك حين يكون أحد الضمائر مبتدأ مخبر عنه بفعل . وهذا التطابق ضرورة لغوية ، فلا يمكن أن نبدأ الكلام عن شخص غائب مثلا ، ثم نُعيد الضمائر الخاصة به في صورة المتكلم أو المخاطب ، دون ضرورة تقتضي ذلك ، ودون وجود ما يمنع اللبس ، وهذه الضرورة هي ما تراه الدراسة ترخصا في التطابق في الشخص. قال المتنبي[15]:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي *** وأسمعتْ كلماتي من به صمم

ولم يقل (أدبه) و (كلماته) فلم يطابق بين الصلة والموصول ، وطابق ضمير المتكلم اتكالا على أن الخبر واصفٌ للمبتدأ[16].

وربما توسعنا في هذا الترخص لشمل الالتفات من ضمير إلى آخر في السياق.

وقد استعمل هذا الأسلوب في القصة الحديثة بكثرة كتكنيك جديد[17] ، ولا نبالغ إذا قلنا إن أهم التقنيات الروائية والقصصية هو العدول في استعمال الضمائر ، وقد يُخيّل إلى الدارس في الوهلة الأولى أنها صفة أسلوبية منقولة عن الآداب الغربية ، أو الأجنبية على العموم ، وفدت مع الأنواع الأدبية التي دخلت الأدب العربي ، كالقصة والمسرحية والرواية ، ولكن مراجعة سريعة للتراث العربي البلاغي تثبت أنها صفة أسلوبية راسخة الأصول في اللغة العربية ، بل قد أعتقد بعض البلاغيين العرب أنها سمة مقصورة على العربية دون غيرها من اللغات[18].

ومن أقدم الذين تحدثوا عن هذه الأبعاد البلاغية للترخص في المطابقة في الشخص، قدامة بن جعفر[19]، وقد بنى كلامه على ذكر البواعث حيث قال في تعريفه للالتفات : " هو أن يكون الشاعر آخذا في معنى فكأنّه إما يعترضه شك أو ظن بأن يرد عليه قوله ، أو سائلا يسأله عن سببه ، فيعود راجعا إلى ما قدمه ، فإما أن يذكر سببه أو يجلى الشك فيه" .

أما الزمخشري فتعتبر مقولته محورا رئيسيا لكل الأبعاد البلاغية للترخص في المطابقة في الشخص حيث قال في معرض تفسيره لقوله تعالى : " ((إيّاك نعبد وإيّاك نستعين))[20] قال: " فإن قلتَ لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب ؟ قلتُ: هذا يسمى بالالتفات في علم البيان ، قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة ، ومن الغيبة إلى التكلم ... على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه ؛ لأنّ الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع ، وإيقاظا للإصغاء إليه ، من إجرائه على أسلوب واحد ، وقد تختص مواقعه بفوائد "[21].

ونحا السيوطي منحى الزمخشري ، فذكر فوائد الترخص في الشخص ووصفها بأنها تطرية للكلام وصيانة السمع عند الضجر والملال ؛ لما جبلت عليه النفوس من حيث التنقلات والسآمة من الاستمرار على منوال واحد[22].

وقال ابن الأثير: "إنّ الالتفات من أسلوب لآخر لا يكون إلاّ لفائدة اقتضته "[23].

وهذا عين ما تراه وتقصده الدراسة وتعده بعدا بلاغيا أو دلاليا للترخص في المطابقة في الشخص ، وهو أسلوب ذو دلالات ومعاني انفرد بها القرآن الكريم قوة ودقة ، مما يدل على إعجازه .

ومن هذه الأبعاد البلاغية ما يأتي : التوبيخ والتقريع ، قال تعالى : ((وقالوا اتخذ الرحمن ولدا ، لقد جئتم شيئا إدا ، تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا))[24]. ومقتضى السياق أن يقال : (جاءوا ولكن أسلوب الزجر والتوبيخ هنا يناسبه الاتجاه نحو المخاطب)[25].

وقد يكون الهدف البلاغي من الترخص هو النصح والإرشاد ، ويظهر ذلك في قوله تعالى : ((ومالي لا أعبدُ الذي فطرني وإليه ترجعون))[26]. ورد ذلك على لسان رجل من (أنطاكية) يدعوا إلى توحيد الله وعبادته ، ولكي يصل إلى الهدف المنشود، قدّم دعوته في تلطف في الإرشاد والنصح ، التزم فيه منهجا خاصا ينتقل فيه السياق من حديث يخاطب نفسه إلى حديث يخاطب به قومه ، والأصل : وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه أرجع[27].

وقد يأتي الترخص في الشخص بغرض التنبيه ، قال تعالى : ((لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون بأنفسهم خيرا وقالوا هذا بهتان عظيم))[28]. قال الزمخشري : " فإن قلتَ هلا قيل لولا إذ سمعتموه ظننتم بأنفسكم خيرا ، وقلتم ....؟ ولم عدل عن الخطاب إلى الغيبة وعن الضمير بالظاهر ؟ قلتُ : ليبالغ في التوبيخ بطريقة الالتفات ، وليصرح بلفظ الإيمان دلالة على أنّ الاشتراك فيه مقتض ألا يُصدّق مؤمن على أخيه ، ولا مؤمنة على أختها قول عائب ولا طاعن ، وفيه تنبيه على أنّ حق المؤمن إذا سمع قالة في أخيه أن يبني الأمر فيها على الظن لا على الشك ، وأن يقول بملء فيه بناءً على ظنه بالمؤمن الخير: هذا بهتان عظيم "[29].

فالأبعاد البلاغية التي تكمن في الترخص في المطابقة في الشخص لا يمكن حصرها، فالزمخشري عندما قال : " وقد تختص مواقعه بفوائد"[30] ، لا حظ أنّ هذه الفوائد تأتي مع سياق النص وعلى مراد المتكلم لذا فهي تتمتع بدرجة عالية من البلاغة والبيان.

المحور الثالث

البعد البلاغي والدلالي للترخص في المطابقة في العدد

إن لغات العالم جمعيها تحرص على تمييز فكرتي الإفراد والجمع ، ففي الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع ، ولكنها تتخذ طرائق شتى لتصويره أو التعبير عنه . فمن اللغات ما يميّز في الصفة بين المفرد وغير المفرد ، فتجعل للمفرد صيغة معينة ، ولغيره أيا كان كمه صيغة أخرى ، كمعظم اللغات الأوربية[31].

أما اللغة العربية فتتخذ لهذه الفكرة ثلاث صيغ ، واحدة للمفرد ، وأخرى للمثنى ، وثالثة للجمع. وعليه يجب أن تتطابق كل صيغة مع مرجعها لفظا ومعنى ، فيطابق المفرد نظيره ، والمثنى نظيره ، وكذا الجمع ، في الإسناد والضمير . ولكن اللغة لم تلتزم هذه القاعدة في بعض الأساليب ، فسلكت مسالك متعددة في علاج التطابق بين هذه الصيغ . وهذا ما تعنيه الدراسة بالترخص في المطابقة في العدد.

وكان هذا الترخص مجالا للتأويل والتخريج والتقدير لدى النحاة ، وأوضح ما كانت هذه الظاهرة في باب الفاعل والخبر والنعت والموصول ، وهي الأبواب التي تتكل كثيرا على المطابقة ، ومن ذلك قوله تعالى : ((والملائكة بعد ذلك ظهير))[32] ، قال النحاة : والمعنى ظهيرون . قال تمام حسان : " وأقول اتضح المعنى فأمن اللبس مع إهدار قرينة المطابقة ، مع وجود غيرها من القرائن ، ومنها الرتبة والعلامة الإعرابية والبنية والتضام "[33].

ومنها قوله تعالى : ((إن كنتم جنبا))[34] ، ((وهؤلاء ضيفي))[35] ، ((فأنهم عدو لي))[36]، ((ثم يخرجكم طفلا))[37]، وكل ذلك انعدم فيه التطابق في الجمع ، قال تعالى : ((ولا تكونوا أول كافر به))[38]، فانفكت المطابقة بين (الواو) وبين (كافر) ، دون أن يتأثر المعنى ؛ لأنّ القرائن الأخرى ضمنت هذا المعنى[39]. والعكس نراه في تلك العبارات المشهورة [40] أمثال : (ثوب أخلاق) و (أرض قفار) و (برمة أعشار) و (جفنة أكسار) ، ومنه في التنزيل : ((نطفة أمشاج))[41]. ومنه ذلك – أيضا- ما نجده من جسم الإنسان من أعضاء مزدوجة ، كالعينين ، والرجلين ، واليدين ، وغيرها وكلها مما يسمى بالمثنى ، ولكن اللغة في أساليبها قد تستعمل مفردة ، ويتقبلها السامع دون ملاحظة ، أو اعتراض فاهما في كل حالة أن المتكلم إنما يعني المثنى ، قال المتنبي[42]:

سيعلمُ الجمعُ ممن ضم مجلسنا *** بأنني خيرُ من تسعى به قدمُ

أي: تسعى به قدمان. ومن ذلك قول ابن المعتز[43]:

فكأنّ في كفيه يُقسمُ في *** أقداحنا قطعاً من الشمس

والأصل : يقسمان ، فأعاد الضمير على (كفيه) مفرداً

وقال آخر[44] :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك *** راض والرأي مختلف

وقد تكلف بعضهم في البيت ، فزعم أنّ "نحن" للمعظم نفسه ، وأنّ " راض" خبر عنه ، قال ابن هشام : ولا يحفظ مثل (نحن قائم)، بل يجب في الخبر المطابقة [45]، نحو : ((وإنّا لنحن الصافون وإنّا لنحن المسبحون))[46].

وقال آخر[47] :

فمن يك أضحى بالمدينة رحله *** فإني وغيار بها لغريب

وقدر النحاة ذلك "لغريبان" وهو ترخص في المطابقة بين المتعاطفين وغريب ، وذلك لأمن اللبس[48].

فالأصل أن يتطابق الاسم مع الاسم ، والصفة مع الصفة ، والاسم مع الصفة ، والضمير المبتدأ وإسناد الفعل الذي في جملة خبره ، من حيث الإفراد والتثنية والجمع ، ثم ما يعود على كل ذلك من الضمائر يكون مطابقا في العدد ، وقد يحدث الترخص لأبعاد بلاغية.

البعد البلاغي والدلالي للترخص في مطابقة المشتق:

في سبيل منطقة اللغة حكم النحاة على الوصف أنّه مبتدأ رافع المكتفي به ، قال الشاعر[49]:

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا *** إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

وقال الآخر[50]:

خليلي ما واف بعهدي أنتما *** إذا لم تكونا لي على من أقاطع

قال الشايب : " إن تقديم الوصف وتوحيده لم يكن عبثا ، فتقدم الخبر هنا عملية تركيز وتبئير، وجعل الجماعة أو الاثنين واحدا ، فيه من التركيز والتكثيف للمعنى ما لا خفاء فيه ، ففي البيت الثاني الذي جاء فيه الوصف خبرا عن المثنى ، يريد الشاعر أن يقول : أنتما في عدم الوفاء سواء ، ولو طابق الخبر المبتدأ ما أدى هذا المعنى ؛ لأنّ التثنية تفيد أنهما وافيان ، ولكن المعنى محتمل لأن يكونا متساويين في الوفاء ومتفاوتين ، وعليه فلو قال : (ما وافيان بعدي أنتما) ما فهم منه مباشرة أنهما في عدم الوفاء بعهده على نفس المستوى كما يفهم ذلك في الإفراد "[51].

أما في الشاهد الآخر الذي جاء فيه الوصف خبرا عن الجمع ، فلأمر هو الأمر ذاته مع البيت السابق ، فالشعراء يستفهمون ما إذا كان المعنيون على نفس المستوى ، أي : على قلب رجل واحد بالنسبة للحدث المستفهم عنه ، ولو طابق الخبر المبتدأ في

العدد ما أدى هذا المعنى بدقة. لذا كان عدم المطابقة أو الترخص – كما نسميه- هو الأسلوب الأمثل لنقل هذه المعاني والأفكار؛ وذلك أنّ التكلم ليس تركيب جملة فحسب ، وإنما هو اختيار لجملة نراها مطابقة للمقام بين نماذج من الجمل تزودنا بها الذاكرة .

البعد البلاغي للترخص في المطابقة بين المبتدأ والخبر:

إنّ التطابق بين المبتدأ والخبر سمة ملازمة لهما ، وهذه السمة تقوي التساند بينهما، بل قد تكشف ما يكون من إبهام في أحدهما ، وتعينه إن كان مثنى أو جمعا أو مؤنثا.

كل ذلك إنّما تؤديه المطابقة في إطار القرائن الأخرى ، وتضافرها . فمبدأ القرائن ماثل في كل تركيب ، ومن ثم يمكن أن تتخلف المطابقة ، ومع تخلفها يكون اللبس مأمونا ، والمعنى واضحا.

وتخلف المطابقة أو الترخص يأتي في اللغة كثيرا ، بل قد يكون هو النظام المألوف في بعض الكلمات .

والترخص في الخبر أسلوب شائع في الأدب شعره ونثره ، بل حتى في القرآن الكريم ، وهو أسلوب يتمتع بأبعاد بلاغية دقيقة في التعبير.

الترخص في الخبر:

الترخص في الخبر بإفراده بعد تقدم مثنى قد كثر وروده في الأدب العربي الفصيح ، فإذا قمنا بمقارنته بأسلوب وضع المثنى موضع المفرد ، نجد أنّ هناك تشابها بين الأسلوبين . يقول الثعالبي[52]: " من سنن العرب أن تقول : رأيت عمرا وزيدا وسلمت عليه . أي: عليهما ، فأعاد الضمير مفردا على مثنى ". كما أشار ابن يعيش[53] إلى أنّ الشيء إذا كان واحدا في الجسم كالرأس والظهر ، يجوز أن تأتي به مفردا ، فتقول : ما أحسن رأسهما ، وضربت رأس الزيدين ، فاستغنوا عن هذا النحو بواحد.

وقال ابن الشجري[54]: مبينا العلة من ذلك : " لأنّ إضافة العضو إلى اثنين تنبئ عن المراد، كقولك : ضربتُ رأس الرجلين ، وشققتُ بطن الحملين".

وقال الفراء[55]: " ويجوز في الكلام أن تقول : ائتني برأس شاتين ... فإذا قلتَ برأس شاتين، فإنك تريد به الرأس من كل شاة ".

وعند وقوف الدراسة على الأبعاد البلاغية المبيحة للترخص في الخبر بإفراده بعد تقدم مثنى وجدتها متعددة ، ومن بينها قصد المبالغة ، وذلك إذا كان الخبر مصدرا ، إذ الإخبار بالمصدر خلاف الأصل ، والأصل هو الإخبار بالمشتق ، أما الإخبار بالمصدر فهو على سبيل المبالغة، بجعل العين نفس المعنى مجازا أو ادعاءً[56]. ومن ذلك قوله تعالى : ((فأتيا فرعون فقولا إنّا رسولُ رب العالمين))[57]. أفرد (رسول) ولم يثنه ، وهو خبر عن اثنين . قال الفراء : " الرسول يكون للواحد ، والاثنين ، والجميع ، والمؤنث بلفظ واحد ، يقال : هي رسول ، وهما رسول ، وهنّ رسول ، وهم رسول ؛ لأنّ فعيلا وفعولا مما يستوي فيه الواحد والجميع". وفي آية أخرى ، قال تعالى : ((إنّا رسولا ربك))[58]، بالتطابق . فالمطابقة في موضع والإفراد في آخر يقتضي تغاير في الدلالة الأسلوبية ؛ لذا كان عدم المطابقة أو الترخص هو الأسلوب الأمثل لنقل هذه المعاني والأفكار.

كما أنّ اتفاق شيئين في الوظيفة من الدواعي البلاغية للترخص في المطابقة في الخبر. قال عبد القادر البغدادي ، قال أبو حيان في تذكرته ، قال أبو عمرو : " إذا كان الاثنان لا يكاد أحدهما ينفك عن الآخر ، مثل اليدين والرجلين والخفين ، فإن تقدم مثناه ، جاز في ذلك وفي الشعر أن توحد صفته ، فتقول : خفان جديد وجديدان. وعينان ضخمة وضخمتان ؛ لأنّ الواحد يدل على صاحبه إذا كان لا يفارقه "[59].

ومن نماذج تحقق ذلك في التنزيل قوله تعالى : ((المال والبنون زينة الحياة الدنيا))[60]. قال القرطبي : " جاء الخبر مفردا ، لاتفاق المال والبنين في التزيين"[61].

وقد استغل الأدب هذا البعد البلاغي فترخص في تطابقه في التثنية ؛ وذلك للحفاظ على الوزن والقافية من جهة والاختصار لوضوح المعنى وأمن اللبس من جهة أخرى . قال امرؤ القيس[62]:

لمن زحلوقة زُلُّ *** بها العينان تنهَّلُ

والشاهد في قوله : (تنهل) ؛ فأفرد الخبر وهو عن (العينين)، والأصل : تنهلان ، وإنّما لم يقل تنهلان ؛ لأنّ حكم العينين حكم حاسة واحدة ، ولا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى، فاكتفى بضمير الواحدة[63].

وقال الفرزدق في اليدين[64] :

ولو بخلتْ يداي بها وضنَّتْ *** لكان عليّ للقدر الخيارُ

فأسند الفعل (ضنّت) إلى ضمير المفرد ، مع أنّ المتقدم مثنى ، وهو كلمة (يداي).

وقال المعري في الأذنين[65].

كأن أذنيه أعطتْ قلبه خبرا *** عن السماء بما يلقى من الغير

قال الألوسي : " فإن قلتَ كيف لم يبرز الضمير في (أعطتْ) مع إسناده إلى ضمير الاثنين ، قلتُ إما لأنّه نزل العضوين منزلة عضو واحد ؛ لأنّ المقصود بهما منفعة واحدة ، وإمّا لأنّه قد عامل المثنى معاملة المفرد "[66].

وفي ذلك يقول إبراهيم أنيس[67]: " يشتمل الجسم الإنساني على أعضاء مزدوجة، كالعينين ، والأذنين ، واليدين ، والرجلين ، وغيرهما ، وكلها مما يسمى بالمثنى ، ولكن اللغة في أساليبها قد تستعملها مفردة ، ويتقبلها السامع دون ملاحظة، أو اعتراض ، فاهما في كل حالة أنّ المتكلم إنّما يعني المثنى ، انظر إلى قول المتنبي[68]:

سيعلم الجمع ممن ضم مجلسنا *** بأنني خير من تسعى به قدم

أي: قدمان . وقوله[69] :

وتعجبني رجلاك في النعل إنني *** رأيتك ذا نعل وإن كنتَ حافيا

أفرد النعل وحقها أن تكون مثناة في الموضعين ، ثم كيف تكون الرجلان في نعل ؟، إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة التي يجيزها اللغة ".

وعليه ترى الدراسة أنّ العمل بمبدأ البعد البلاغي للترخص يغنينا عن كثير من التأويلات والتخريجات.

وهناك صورة أخرى من صور الترخص وهو الإخبار بالمفرد عن الجمع . ومن ذلك قوله تعالى : ((والملائكة بعد ذلك ظهير))[70].

ظهير: خبر عن الملائكة ، وهو مفرد ، والملائكة جمع . قال الفراء : " كأنهم في المظاهرة يد واحدة على من يعاديه "[71]. أي : أنّ الملائكة في نصرتهم للنبي صلى الله عليه وسلم كأنهم على قلب ملك واحد لا تفاوت بينهم في ذلك.

ومن الآيات التي جاءت على هذه الصورة ، قوله تعالى: ((والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت))[72]. ((إنّما المشركون نجس))[73].

وفي الشعر قول العباس بن مرداس السلمي[74]:

فقلنا اسلموا إنا أخوكم *** فقد برئت من الإحن الصدور

فاسم (إنّ) جمع ، و(أخوكم) مفرد ، وأنّ الخبر ينبغي أن يطابق الاسم . قال السهيلي: " إنّ أخوكم ههنا جمع حذفت نونه للإضافة ، وكذلك خرجها صاحب اللسان"[75]. قال الشايب : " ولكن ليس من دليل قاطع على أنّ (أخوكم) ههنا جمع وليس مفردا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنّ هذه الطريقة للجمع نادرة قليلة الشيوع ، إنّما يحكم بها ويقطع بذلك إذا قام الدليل ، وذلك كما في قول ابن علفة المري [76] :

وكان بنو فزارة شرُ قومٍ *** وكنت لهم كشرِ بني الأخينا

أمّا (أخوكم) في بيت العباس ، فالحكم عليها بأنها جمع لا يصح ، إلاّ أن يقوم دليل قاطع على ذلك . وطالما ليس ثمة دليل قاطع ، فلا معنى للحكم عليها بأنّها جمع ، وإن كانت خبرا عن جمع ؛ لأنّ التخالف في العدد بين الركنين مقصود قصدا ، إذ القصد إخبار المعنيين أنّهم في أخوتهم لهم على قلب رجل واحد ، والجمع لا يؤدي هذا المعنى ، وإنّما يحترمه ويجعله محتملا ؛ ولهذا جوّز ابن جني[77]: أن يكون مفردا ، في حين عده ابن فارس[78]: مفردا أريد به الجمع "[79].

ومن قبيل منطقة لغة الاستعمال المشحونة بالانفعال تخريجهم الإفراد في بيت سلامة ابن جندل[80]: ألا أنّ جيراني العشية رائحٌ *** دعتهم دواع من هوى ومنادح

حيث خرج عدم التطابق ، بأنّ اسم إنّ (جيران) قد خرج مخرج الواحد ؛ لأنّه كلفظ (عمران)[81]، وعليه فإذا قال سيبويه : " لا تقول : القوم ذاهب" ، قلنا هذا في اللغة المنطقية، أمّا في لغة الاستعمال فهو جائز ، ولا غبار عليه ، ودليل ذلك وروده في كلام العرب ، كما في البيت السابق ، وكما في قول أبي جندل الهزلي[82]:

أولئك ناصري وهم أرومي *** وبعض القوم ليس بذي أروم

ومنه في النثر ، الحديث : " وهم يدٌ على من سواهم "[83]، وقول سيدنا عمر رضي الله عنه : " كلنا عبدٌ "[84]. وقول عروة بن مسعود القرشي : " قد عرفتم أنّكم والدٌ"[85].

ويقابل عملية التركيز والتكثيف بتصيير الجمع أو المثنى واحدا ، عملية التضخيم بتصيير الواحد جمعا . وهاتان العمليتان وإن كانتا على طرفي نقيض ظاهرا ، تفضيان إلى نتيجة واحدة ، هي القوة في المعنى، والمبالغة فيه ، فمن تصيير الواحد جمعا إرادة للمبالغة وتعظيم الشأن ، قوله تعالى : ((هذا بصائر))[86]، أي : القرآن بصائر ، جمع بصيرة ... وربما أخذ هذا المعنى عن أبي حيان حيث يقول[87]: " أي : القرآن بصائر وحجج وبينات يبصر بها وتتضح الأشياء الخفيات ، وهي جمع بصيرة ... وأخبر عن المفرد بالجمع ؛ لاشتماله على سور وآيات ، وقيل : على حذف مضاف ، أي : ذو بصائر . ومن هذا الباب قول أبي ذؤيب الهذلي[88] :

فالعين بعدهم كأنّ حداقها *** سلمت بشوك فهي عور تدمع

وقول القطامي[89]:

كأنّ قيود رحلي حين ضمت *** خوالب غرز أو معا جياعا"

حيث جعل (المعا) لفرط الجوع أمعاء جائعة.

البعد البلاغي للترخص بين الحال وصاحبها:

تتضافر قرينة المطابقة مع قرينة الملابسة لتحديد وبيان صاحب الحال[90]، وتقوم قرينة المطابقة بالدور الأهم في بيان صاحب الحال ؛ وذلك عندما يتطابقان في العدد والنوع ، إذ لا تطابق بين الحال وصاحبها في القرينة الإعرابية بصفة دائمة ؛ لأن الحال دائما منصوبة ، وليس صاحبها كذلك . ولا تطابق بينهما في الشخص ؛ لأنّها لا تقع ضميرا أبدا ، ولا تطابق بينهما في التعيين ؛ لأنّها غالبا ما يكون صاحبها معرفة ، فإن كان نكرة أقترن بما يسوّغ مجيئها منه[91].

فالتطابق بين الحال وصاحبها في العدد ينبغي أن يكون تاما ، إلاّ أنّ من الملاحظ أنّه ليس هناك تطابق بينهما في العدد ، فقد جاءت بعض الأساليب الفصيحة على الترخص ، بحيث لم يتطابق الحال مع صاحبها ، فتأتي الحال مفردة من صاحب جمع ، والعكس ، وقد وقفت الدراسة على بعض الأبعاد الدلالية والبلاغية التي تكمن وراء هذا الترخص منها قوله تعالى: ((فخذ أربعة من الطير فصرهنَّ إليك ثم أجعل على كل جبل منهن جزءا ثم أدعهنّ يأتينك سعيا))[92]. (سعيا) : مفرد ، وهو حال من ضمير (الطيور) . قال أبو حيان[93]: " وانتصاب (سعيا) على أنه مصدر في موضع الحال ، من ضمير الطيور ، أي : ساعيات".

وترى الدراسة أنّ هناك بعدا بلاغيا من هذا التعبير ،- أي: التعبير بالمصدر - ، إذ المعنى – والله أعلم- أنّ سيدنا إبراهيم عليه السلام حين يدعو هذه الطيور ، فإنها سوف تسعى سعيا ، كأنهن في السعي على قلب طائر واحد ، أي : هنّ في السعي سواء ، خاصة وأنّ سيدنا إبراهيم قد قطع هذه الطيور إربا ، وجعل على كل جبل منهن جزءا ؛ ولكي يطمئن قلبه – كما قال – لابد أن تكون صورة الطيور وهنّ آتيات من جهات عدة ، صورة باهرة تسلب اللب ، ولو طابق الحال صاحبها ، ما أدى هذا المعنى ؛ لأنّ (ساعيات) الجمع لا تفيد أنهنّ في السعي سواء ، فالمعنى يحتمل كونهنّ متفاوتات وغير متساويات فيه ، فعليه فلو قال : يأتينك ساعيات، ما فهم منه مباشرة أنهنّ في السعي على نفس المستوى كما يفهم ذلك في الإفراد.

ومنه قوله تعالى: ((قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا))[94]. أي: ملاوذين[95]. أي : هم في تسللهم واحدا إثر واحد ، في خفاء حتى لا يشعر بهم أحد في مهارة شديدة ، كأنه تسلل رجل واحد ، ؛ ولهذا السبب – والله أعلم – عبّر القرآن بهذا المصدر.

وقال تعالى : ((ثم يخرجكم طفلا))[96]، وقال تعالى : ((أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء))[97]. فذكر عز وجل الطفل في ثلاث مرات بلفظ الواحد ، ومرة واحدة بلفظ الجمع ، وهو قوله تعالى : ((فإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا))[98].

فإذا نظرنا في هذه الآيات الكريمة ، تبين أنّ الآيتين الأولى والثانية ، لا تتحدثان عن الأطفال في عمومهم ، وأيّا كانت مرحلة طفولتهم ، ولكنهما تتحدثان عنهم أول عهدهم بدنيا الناس ، حين يخرجون إليها ، ويتنسمون عبيرها وهواءها . والأطفال حينئذٍ جمع في العدد ، ولكنهم واحد في الحقيقة والمعنى ، مهما تعددت أشخاصهم ، وتباينت صورهم وألوانهم ، وتخالف آباؤهم ؛ لأنهم يتوحدون في سر الوجود ، وحكمة الخلق ، فهم جميعا على الفطرة البيضاء ، لا تفاوت بينهم فيها ولا اختلاف[99].

وفي هذا المعنى يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه"[100]. فكيف يصح - إذا- في شرعة البلاغة والإعجاز أن يذكروا مع الآخرين بلفظ الجمع ، وهم ليسوا منهم ، ولا على شاكلتهم ؛ ولهذا خصهم الله بهذا الوصف المميّز ، تعبيرا عن الحقيقة والواقع ، فليذكر الآخرون بألفاظ الجموع ، على ما جرت به عادة الأسلوب في ظاهر الأمر ، لتكون الألفاظ على مثل مدلولاتها ، مطابقة لحال كل منها دون تغيير .

أما الأطفال فلهم شأن آخر ، وفيهم مزية ينفردون بها ، فليذكروا بلفظ الواحد خاصة ، تنبيها على ما تميزوا به ، وإشارة إليه ، وغناءً بإشعاع المفرد عن بيان سره بالألفاظ والعبارات[101].

فالطفل – إذاً- بلفظ الإفراد ابلغ في هذا المقام تعبيرا ، وأصلح استعمالا ؛ لأنّه يوحي بالإفراد ما لا يوحي بالجمع ، وينبّه إلى ما لا ينبه الجمع إليه ." فإذا بلغ الأطفال الحلم فقد شارفوا الرجولة ، وخطوا خطوة إليها ، فأخذت شخصياتهم تتنوع ، وخصائص نفوسهم تتميز، فاستحقوا إذاً أن يذكروا بلفظ الجمع ، ويعاملوا معاملة الرجال ، في الإسناد والخطاب ؛ لذلك قال تعالى : ((إذا بلغ الأطفال منكم الحلم)) . ولم يقل (إذا بلغ الطفل)"[102].

البعد البلاغي للترخص في المطابقة في النعت :

إنّ النعت لا بدّ أن يطابق المنعوت في العدد ؛ وذلك بواسطة الضمير الرابط ، إلاّ أنّه في بعض الأحيان قد يحصل له الترخص ، فلا يأتي مطابقا للمنعوت ؛ لأنّ من القرائن ما يمنع اللبس ، ويرفع الإبهام ، وربما لأنّ الأساليب تحمل في طياتها من هذا الترخص أبعادا جمالية.

وقد وردت صور الترخص بكثرة في التراث العربي ، فيقولون : هو كثير العثانين[103]، ورجل شديد مجامع الكتفين ، ولا يكون له إلا مجمع واحد [104]. ويقولون : امرأة ذات أوراك ومآكم . وبرمة أعشار ، وثوب أهدام ، وحبل أحذاق ، وأرض سباسب ، يسمون كل بقعة سبسبا لاتساعها[105]. وفي التنزيل : ((إنّا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج))[106]. أمشاج : وصف للنطفة ، وهي مفرد ، وأمشاج جمع ، قال أبو حيان : " أريد بها الجنس ؛ فلذلك وصفت بالجمع ، كقوله تعالى : ((على رفرف خضر))[107]. أو لتنزيل كل جزء من النطفة نطفةً ، كبرمة أعشار ، وبرد أكياس ، وهي ألفاظ مفرد غير مجموع ؛ ولذلك وقعت صفات للإفراد "[108].

وقال العكبري : " أمشاج : صفة ، وهو جمع (مشيج) وجاز وصف الواحد بالجمع هنا ؛ لأنّه في الأصل متفرقا ثم جمع"[109].

وقد يحدث العكس ، فيوصف الجمع بالمفرد ، ومن أبعاده البلاغية ، المبالغة ، كما في قوله تعالى: ((وكنتم قوما بورا))[110]. أي : بائرين ." وذلك لأنّه مصدر ، والمصدر يجوز أن تتركه مفردا ، وتصف به المفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث "[111]. وتقول الدراسة لأنّ به بعدا بلاغيا هو المبالغة ، إذ أنّ بورا أي: كأنهم فرد واحد في البوار ، فما انطبق على أحدهم ، ينطبق على جميعهم ، فهم في البوار سواء لا تفاوت بينهم .

البعد البلاغي والدلالي للترخص بين المعطوف والمعطوف عليه :

ليس من اللازم أن توجد مطابقة – في غير العلامة الإعرابية – بين المعطوف والمعطوف عليه ، فقد يختلفان عددا ، ونوعا ، وشخصا ، وتعيينا ، لأنهما لا بد أن يكونا متغايرين ولو بوجه[112]. غير أنّ التطابق يلاحظ فيما يعود عليهما من الضمائر

بحسب الأداة المستخدمة في العطف ، فتجب المطابقة في بعضها وتتخلف في أخرى . وقد استطاع علماء البلاغة استخلاص بعض العلل البلاغية من هذا الترخص . منه قوله تعالى : ((فقلنا يا آدم إنّ هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى))[113]. فقد خاطب الله جل وعلا آدم وحواء ، ثم نص في إتمام الخطاب على آدم وأغفل حواء ، فأسند فعل الشقاء إلى آدم وحده ، قال الثعالبي : " لأنّ شقاء زوجه منوط بشقائه ، كما أنّ سعادتهما منوط بسعادته ، فاختصر الكلام مع المحافظة على الفاصلة "[114]. وقال الزمخشري : " إنما أسند إلى آدم وحده فعل الشقاء ، دون حواء بعد إشراكهما في الخروج ؛ لأنّ في ضمن شقاء الرجل – وهو قَيّمُ أهله وأميرهم – شقاؤهم ، كما أنّ ضمن سعادته سعادتهم ، فاختصر الكلام ، بإسناده إليه دونها ". وقال الفراء : " ولم يقل : فتشقيا ؛ لأنّ آدم هو المخاطب ، وفي فعله اكتفاء من فعل المرأة "[115]. ومن المعروف أنّ القاعدة العامة تقول : إذا تقدم معطوف عليه ومعطوف بالواو ، وتأخر عنهما ضمير له تعلق بهما ، أو يصلح لهما ، فإنه تلزم فيه مطابقتهما . ولا مطابقة هنا ، ولعل ذلك لوضوح المعنى وأمن اللبس ، وللدلالة البلاغية التي ذكرها العلماء في أثناء تفسيرهم.

وفي آية أخرى يقول تعالى : ((وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها))، أفرد الضمير في (إليها) بالرغم من أنّه راجع إلى شيئين ، هما : اللهو والتجارة ، فالتقدير : (انفضوا إليهما)، قال الفراء : " فجعل الهاء للتجارة دون اللهو... ولو قيل : انفضوا إليه ، يريد اللهو كان صوابا ، كما قال ((ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا ، فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا))، ولم يقل (بهما) ، ولو قيل بهما كان صوابا ، وأجود من ذلك في العربية أن تجعل الراجع من الذكر للآخر من الاسمين ، وما بعد ذا فهو جائز ، وإنّما اختير في انفضوا إليها قراءتنا وقراءة عبد الله ، لأنّ التجارة كانت أهم ، وهم بها أسّر منهم بضرب الطبل ، لأنّ الطبل إنّما دل عليها ، فالمعنى كله لها "[116].

المحور الرابع

الترخص في المطابقة في النوع

بيّنت تجارب الحياة للإنسان أنّه من الواجب التفرقة بين الذكر والأنثى ، وتمييزهما، سواء في عالم الإنسان ، أو في عالم الحيوان . فكان من الطبيعي أنّ اللغة حين تعالج فكرة الجنس ، تفرق بين الذكر والأنثى ، لذا نرى أنّ الأسماء التي تدل على التأنيث تعامل معاملة مغايرة لتلك التي تدل على التذكير.

وتظهر تلك المعاملة اللغوية واضحة جلية في العناصر اللغوية كالضمائر ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول ، والأعداد ، بل وفي الأفعال والصفات . فالمؤنث يعود عليه ضمير مغاير لضمير المذكر ، ويُشار إليه باسم إشارة خاص به ، كما نرى بين الموصولات صيغة معينة مع المذكر تخالف صيغة المؤنث . أما الأفعال والصفات ، فتطلب صفات خاصة للمؤنث لا نراها مع المذكر ، وهكذا نرى اللغة على وجه العموم تعالج ما يدل على التأنيث علاجا مباينا لما يدل على التذكير ، فتقسم الأسماء إلى طائفتين : تلك التي تعبّر عن التأنيث ، أو بعبارة أخرى ، تلك التي تسلك في الأساليب اللغوية سلوك المؤنث ، وتلك التي تعبّر عن التذكير أو تسلك سلوك المذكر.

ويجب أن تتطابق هذه الأقسام تذكيرا وتأنيثا ، فتتطابق الأفعال معها عند إسنادها إليها ، أو إلي ضمائرها العائدة إليها ؛ ولكنّ اللغة في أساليبها قد تترخص فلا تطابق، فتقبل نصوصا مثل : المرأة الكاعب ، والناهد ، والعانس ، والمرضع ، والبقرة الفارض ، والظبية العاطف . وتقبل نصوصا – أيضا – مثل قوله تعالى : ((قال نسوة))[117] ((وقالت الأعراب))[118] و((السماء منفطر به))[119] و ((بلدة ميتاً))[120]، وقول الشاعر :

بتيهاء قفر والمطي كأنّها *** قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

فوصف (التيهاء) بأنها قفر ، وأهدر المطابقة.

وقول الآخر[121]:

كرب القلبُ من جواه يذوبُ *** حين قال الوشاةُ هندٌ غضوبُ

وقد أغنت هنا قرينة الرتبة والعلامة الإعرابية والإسناد عن قرينة المطابقة ، فأهدرت المطابقة.

ولمعرفة ما تتسم به ظاهرة الترخص في النوع من تطور وبعد بلاغي ، لا بدّ من دراسة المؤنث بصورة عامة ، والمؤنث المجازي بصفة خاصة ؛ للإحاطة بالظرف الاجتماعي الخاص الذي يبرر مثل هذا الترخص ، وعلته ودوافعه.

البعد البلاغي والدلالي للترخص في المطابقة في النوع :

ظاهرة الحمل على المعنى في النوع معترف بها عند النحاة ، يمكن على أساسها تذكير ما ظاهره التأنيث ، أو تأنيث ما ظاهره التذكير ، ما دام في الكلام من القرائن ما يمنع اللبس ويحول دون الغموض. وهذه الظاهرة يمكن وصفها بأنها مظهر من مظاهر مرونة اللغة ، ووجها من وجوه تمكنها ، وقوتها وثرائها ، وهي في تقدير ابن جني " غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، وقد ورد به القرآن الكريم ، وفصيح الكلام منثورا ومنظوما "[122]. قال الثعالبي : " ومن سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ وحمله على معناه"[123].

فهذه الظاهرة – إذاً – تعتبر رخصة أتاحت للمتكلم الحرية إذا اقتضته دواعي الصياغة الأسلوبية في تأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وهو نوع من إثراء الطاقة التعبيرية ، وتوسيع الرخصة اللغوية ، وهي رخصة متاحة للشعراء والناثرين معا.

والملاحظ أنّ تذكير المؤنث هو الأكثر ، أمّا تأنيث المذكر فقليل ، حتى قال بعضهم : أنّه يجب الاقتصار فيه على المسموع ومنع القياس عليه[124]. قال ابن جني : " وتذكير المؤنث واسع جدا ؛ لأنّه ردّ فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب إلى التنافر والإغراب"[125].

والترخص في النوع حملا على المعنى في الخبر ما أكثره في هذه اللغة ، فقد ورد به القرآن الكريم والأساليب العربية الأخرى ، والأنواع الأدبية شعرا ونثرا ، لما يحمله هذا النوع من بُعد بلاغي ، فتكالب عليه الشعراء والكتاب ، وأخذوا به وتوسعوا في استخدامه ، قال أحدهم[126].

يا أيها الراكب المزجي مطيته *** سائل بني أسد ما هذه الصوت

أراد بالصوت (الاستغاثة)، أي : ما هذه الجلبة ،، قال صاحب اللسان : " إنّما أنثه لأنّه أراد به الضوضاء والجلبة ، على معنى الصيحة والاستغاثة"[127].

والترخص في النوع حملا على المعنى قد ورد كثيرا في التنزيل ، ومما يختص بهذا الباب قوله تعالى : ((السماء منفطر به))[128]. قال يونس[129]: " المعنى : السقف منفطر به ، وربما ذكّروا السماء إذا أرادوا السقف ؛ لأنّه قال تعالى : ((وجعلنا السماء سقفا محفوظا))[130]. وعليه الأخفش ، حيث قال : " فذكّر السماء وهي مؤنثة ، لأنّه حمل الكلام على السقف ، وكل ما علاك وأظلك فهو سماء"[131].

ومن ذلك في التنزيل : ((إنّ رحمة الله قريب من المحسنين))[132]. قيل : " ذهب بالرحمة هنا إلى المطر ، أو إلى الرزق ، فذكّر الخبر (قريب) ولم يلتزم تأنيثه ، كما يقتضي حكم اللفظ في المخبر عنه ، قال أبو حيان : "" الرحمة مؤنثة ، فقياسها أن يخبر عنها إخبار المؤنث ، فيقال : (قريبة) فقيل : ذكّر على المعنى ؛ لأنّ الرحمة ، بمعنى الغفران ، والعفو" . وهو قول النضر بن شميل واختاره الزجاج ، وقيل : بمعنى المطر ، قاله الأخفش ، أو الثواب ، قاله ابن جبير ، فالرحمة في هذه الأقوال بدل عن مذكر "[133].

وقال الفراء : " قريب إذا استعمل في النسب والقرابة ، فهو مع المؤنث بتاء ، ولا بد ، تقول هذه قريبة فلان ، وإذا استعملت في قرب المسافة أو الزمن فقد تجيء بغير تاء ، تقول : دارك مني قريب ، وفلانة منّا قريب ، . ومنه قول الشاعر ، وهو عروة بن حزام [134].

عشية لا عفراء منك بعيدة *** فتسلو ولا عفراء منك قريب

فجمع في هذا البيت بين الوجهين [135]" ، فأخبر بالمذكر (قريب) عن المؤنث ؛ لأنّ روح العربية تنظر إلى المعنى حين تضيق بها قيود اللفظ ؛ لأنّ الألفاظ إنّما وجدت أصلا لخدمة المعاني ، كما يقرر ابن جني : " وأنّ المعاني أقوى عندهم – أي العرب – وأكرم عليها ، وأفخم قدرا في نفوسها ، فأخبر بالمذكر عن المؤنث ؛ لأنّه لمح في عفراء معنى الشخص والكيان ، فأباح له هذا الفهم الترخص بالتخلص من علامة التأنيث ، ليوفر على البيت موسيقاه ورويه".

حكى الأصمعي عن أبي عمرو أنّه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : " فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها !! قال فقلت : أتقول جاءته كتابي ؟! فقال : نعم ، أليس بصحيفة؟ "[136].

فالرجل اليماني هذا – إذاً – لم يخرق عُرفا لغويا مطردا ، في تقديره ، بل اتجه في ذهنه إلى مضمون ما يتحدث عنه ، وأخبر عنه بصيغة التأنيث ، لأنها تسمية له ، وفي لغتنا اليوم من يقول : انقطع الكهرباء ، على معنى النور ، أو التيار.

وقد يقول قائل : أليس هذا مظهرا من مظاهر الفوضى والاضطراب في اللغة ؟!، والجواب : أنّ ذلك يكون حقا لو أنّ االسامعين اضطربوا في فهم العبارة واستنكروا وقعها ، لكن شيئا من ذلك لم يرد عن القدماء ، ونحن اليوم – على بعد عهدنا بالسليقة والفصاحة – نسمعه فلا نجد فيه ما يقتضي الرفض أو التردد في قبوله واستطرافه.

المحور الخامس

البعد البلاغي والدلالي للترخص في المطابقة في الإعراب

لقد خضع النحويون في تصانيفهم المختلفة وفي العصور المتعاقبة لسلطان العامل والمعمول، خضوعا تاما . فالحركة الإعرابية لابدّ أن تدور في فلك العامل الذي يحدد ما هيتها[137]، كما سيطر الضبط الإعرابي على النحاة وتآليفهم على الرغم من أنه لا يحقق أمن اللبس وحده في كثير من المواضع ، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه [138] ما يطالعنا من عثرات كثيرة في الضبط من الخطباء ، أو ممن يعملون في وسائل الإعلام ، وهي عثرات لا تعيق المستمعين عن فهم المعنى المراد ، وكذلك ما يطالعنا في تصانيف النحو من مسائل مختلفة لا دور فيها للضبط الإعرابي من حيث إيصال المعنى وتوضيحه ، ومن ذلك ما لم تظهر على آخره حركة إعرابية كالمحكيات ، والأسماء المقصورة ، والأسماء المبنية ، والأسماء المنقوصة ، رفعا وجرا ، والجمل التي لها مواضع إعرابية ، وما لزم آخره حركة اتباعية ، وما جرّ جرا جواريا[139].

ومفهوم الدراسة للترخص في المطابقة في الإعراب هو عدم توافق الحركات الإعرابية بين التابع والمتبوع . وعلى الرغم من ذلك يتحقق أمن اللبس ، ومن ذلك ، ما كان من باب النعت المقطوع ، نحو: ((أعوذ بالله من الشيطانِ الرجيمُ)) ، و" مررت بعبد اللهِ المسكينُ " ، على الرغم من عدم موافقة الصفة للموصوف في الحركة الإعرابية ، لأن قرينة التبعية التي يجب أن تتوافر فيها قيود ما يمكن أن يُعد نعتا تحقق أمن اللبس ، ومنه قولهم[140]: (هذا جحر ضب خرب) ؛ لأنّ الضب لا يوصف بالخراب . والقول نفسه فيما يُعد من باب التوكيد المعنوي ، نحو: قابلتُ الرجل نفسَه ، فلا أثر للحركة الإعرابية في هذه المسألة من حيث إيضاح المعنى وتوصيله ؛ لأنّ قرينة التبعية تغني عنها.

والترخص في العلامة الإعرابية عند أمن اللبس كثير في التراث العربي ، حتى لقد وجد النحاة فيه مجالا خصبا للتخريج والتأويل والتقدير ، فكانت هذه الظاهرة من أسباب تضخم كتب النحو لمخالفتها لفلسفة العامل النحوي.

كما كانت سببا في الكثير مما أعان على اشتهار النحو بالصعوبة وعدم الاطراد و سيّما أنّ النحاة بنوا منهجهم على أساس وحيد هو اختلاف المعاني باختلاف الإعراب[141].

ومن نماذج الترخص في العلامة الإعرابية ما سمع من قولهم : (خرق الثوبُ المسمار)[142] برفع الثوب ونصب المسمار. وواضح أنّ اللبس مأمون في هذه الجملة ، لاتضاح قرينة الإسناد بين (خرق) و(المسمار) ، وأن قرينة التعدية واضحة بين (خرق) و(الثوب) ، فلما اتضحت القرينتان المعنويتان دون حاجة إلى القرينة اللفظية، وهي العلامة الإعرابية ترخص في القرينة اللفظية في الكلام.

ومثل ذلك يقال في مثل: (هذا جحر ضب خرب) ، بالجر في الكلمة الأخيرة ، إذ أنّ قرينة التبعية تُبدي أنّ الخراب مما يوصف به (الجحر) ولا يوصف به (الضب) فلما اتضحت قرينة التبعية ، وما يتضافر معها من المطابقة والرتبة ، حدث الترخص في الحركة الإعرابية ؛ ليتم بها نوع من المناسبة الصوتية التي عللها النحويون بالجوار[143].

ومن نماذج هذا الترخص في التنزيل قوله تعالى :((إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابؤن والنصارى...))[144] برفع (الصابئين) ، ومن الواضح أنّ قرينة التبعية (عطف النسق) مفهومة بين هذه المتعاطفات جميعاً ولا يتطرق إلى ذهن القارئ معنى أيسر

من معنى العطف، وقد تتضافر مع التبعية من القرائن ، قرينة الأداة ، التي تمثلها واو العطف ، فأمن اللبس ، فأهدرت العلامة الإعرابية.

ومن نماذجه في الشعر قول أحدهم[145]:

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا من المجد غايتاها

ففي نهاية الشطرة الأولى ، كما في نهاية الشطرة الثانية ، ترخص في العلامة الإعرابية ، لأنّ اللبس مأمون . والعلة في ذلك ربما تكون بلاغية ؛ وذلك للمناسبة اللفظية حتى لا يختل الوزن وتضيع القافية. وفي ذلك يقول تمام حسان : (قد يقول قائل في هذا الموضع ، كما في قوله تعالى :((إنّ هذان لساحران))[146] أنّ هذه لغة قوم . والرد على ذلك ، أنّ هؤلاء القوم قد أهدروا العلامة الإعرابية اتكالا على وضوح القرائن الأخرى ، ولو لم يؤمن اللبس ما استطاعوا ذلك.)[147].

وقال آخر[148]:

ألم يأتيك والأنباء تنبي بما لاقت لبون بني زياد

وقرينة الجزم في (يأتيك) مهدرة والمعنى واضح واللبس مأمون ببقية القرائن ، وكل ما سماه النحاة قطع النعت فهو من قبيل الترخص في قرينة العلامة الإعرابية عند أمن اللبس ، وذلك نحو: جاء الرجلان الكريمين.

وقال آخر[149]:

لعن الإله تعلة بن مسافر لعناً يشن عليه من قدامُ

فترخص في الحركة حفاظا للقافية ، والمعنى واضح بلا لبس ما دامت القرائن الأخرى تدل عليه.

البعد البلاغي والدلالي للترخص في المطابقة في الإعراب :

التطابق في الحركة الإعرابية هو التوافق في الحركات الإعرابية بين التابع والمتبوع ، فالتابع لفظ متأخر دائما ، يتقيد في نوع إعرابه ، بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه ، بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع .

ويتحقق هذا التطابق في كلٍ من النعت ، والتوكيد ، والعطف بنوعيه ، والبدل والخبر[150]. لكن هناك نصوص كثيرة ورد فيها عدم التطابق بين التابع والمتبوع ، أي جاءت – كما نسميه - على الترخص فلم يجار التابع متبوعه في العلامة الإعرابية.

وقد أجهد النحويون أنفسهم في تأويل وتخريج هذه النصوص ، حتى تستقيم مع نظرية العامل، بل أنّ القرآن الكريم وهو قمة البلاغة ، لم يسلم من تلك التأويلات.

وقد استطاعت الدراسة الحصول على بعض الأبعاد البلاغية لبعض الأساليب ، خاصة القرآنية منها التي جاءت على الترخص ، منها قوله تعالى : ((إنّي أخاف عليكم عذابَ يومٍ محيطٍ))[151]. ذهب أبو البقاء العكبري [152]، إلى أنّ (محيط) صفة ل (عذاب) وقد جرّ بالجوار ، والمراد في الحقيقة إحاطة العذاب وشموله ، فهو صفة له ، بوقوعه فيه ، وهو مجاز في الإسناد "كنهار صائم" ، وقد وافقه الشهاب[153].

وذكر أبو حيان [154]، أنّ وصف اليوم بالإحاطة أبلغ من وصف العذاب به ؛ لأنّ اليوم زمان يشتمل على الحوادث ، فإذا أحاط بعذابه ، فقد اجتمع للمعذب ، ما اشتمل عليه منه ، وهو قول الزمخشري[155].

ومنه قوله تعالى: ((كرمادٍ اشتدت به الريح في يوم عاصف))[156]. (عاصف) : صفة ل (يوم) مجازا ، وقيل يجوز أن يكون صفة ل (الريح) ، وكنّه جرّ لمجاورته (يوم) . قال الفراء : " إن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة ، فلما جاء بعد اليوم اتبعته إعراب اليوم ؛ وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه. "[157].

وقال تعالى: ((عالهم ثيابُ سندسٍ خضرٍ وإستبرق))[158]. بجر " خضر" ، وهي قراءة ابن كثير ، وأبي بكر[159]، وقد جرّ (خضر) على أنه صفة ل (سندس) .

قال الدكتور تمام حسان : " وفي هذا يقال ما قيل في إعراب الجر بالمجاورة ، وهو إعراب تدعو إليه أسباب جمالية خالصة ، لا صلة بينها وبين مطالب المعنى الوظيفي "[160].

ومن ذلك قول العرب : " هذا جحرُ ضبٍ خربٍ"[161]، فأغنت عندهم قرينة التبعية ، وهي معنوية ، عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية ، وكان الداعي إلى ذلك داعيا موسيقيا جماليا ، هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية.

الترخص في العطف :

تعتبر هذه الظاهرة من المسائل الشائكة والشائقة في التنزيل ، وانطوت على معانٍ بلاغية منها قوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهَكم وأيدَيكم وامسحوا برؤوسكم وأرجلَكم إلى الكعبين))[162].

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وأنس وعكرمة ، بخفض (أرجلكم) على الجوار ، وهي معطوفة على الرؤوس في الإعراب ، والحكم مختلف ، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة . وقد اختلف المفسرون في علة هذا الترخص ومعناه ، فقيل : " إنّ المسح خفيف الغسل ، وخُص الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليها ، إذ كانت مظنة للإسراف" وعليه ابن هشام[163]. وقيل إنّ الباء تفيد الإلصاق ، فإذا مسح بالأرجل فقد تحقق المقصود بالغسل مع الاقتصاد في صب الماء عليها[164].

وقيل هو معطوف على قوله : (برؤوسكم) لفظا ومعنى ، ثم نُسخ ذلك بوجوب الغسل[165]. وقيل إنّ ذلك محمول على مسح الأرجل في حالة لبس الخفين [166]. وقيل إنّ الجر تنبيه على عدم الإسراف باستعمال الماء ، فجاء معطوفا على الممسوح ، على أنّ المراد الغسل ، وهو قول الزمخشري[167].

ويبدو أنّ جميع أقوال العلماء في هذه المسألة منصبة نحو الاقتصاد وعدم الإسراف في تعليل هذه الرخصة ، بالإضافة إلى البعد الدلالي من هذا الترخص وهو الاقتصاد في الماء وتقليل الإسراف ، فإنّ هذه القراءة تساير مبدأ احترام ظاهر النص القرآني ، ويبتعد به عن التكلف والتحمل ، إذ إنّ قرينة التبعية التي تحققت بوضوح التعاطف قد أغنت عن العلامة الإعرابية.

وقال تعالى : ((إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون))[168].

ويتضح أثر المنطق في تحليل هذه الآية . فقد ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر ، واحتجوا بهذه الآية الكريمة ، ووجه الدليل أنّه عطف (الصابئون) على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر ، وهو قوله تعالى : ((من آمن بالله واليوم الآخر)). وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : " الدليل على أنّ ذلك لا يجوز أنّك إذا قلت : إنّك وزيد قائمان ، وجب أن يكون (زيد) مرفوعا بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد ، وتكون (إنّ) عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو قلنا : إنّه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر ؛ لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال "[169].

ومن الواضح أنّ قرينة التبعية (عطف النسق) مفهومة بين هذه المتعاطفات جميعا ، ولا يتطرق إلى ذهن القارئ معنى أيسر من معنى العطف ، وقد تتضافر مع التبعية من القرائن ، قرينة الأداة التي تمثلها (واو) العطف ، فأمن اللبس فأهدرت العلامة الإعرابية . قال تمام حسان : " وربما ذلك للتنبيه إلى عزل الصابئين عن أصحاب الديانات السماوية الثلاث ؛ لأنهم ليسوا منهم "[170]. وبذلك أوضح البعد الدلالي الكامن وراء هذا الترخص.

وعليه فإن الدراسة لا ترى في هذا الترخص عيبا ولا تصفه بالغلط أو الشذوذ ، وتراه سائغا ومقبولا ، بل تذهب أكثر من ذلك فترفعه درجات وتصفه بأنه أسلوب بليغ ينطوي على معانٍ دقيقة ، ومن دواعي الاطمئنان على ذلك كثرة وروده في مصادر التقعيد شعره ونثره ، بل وفي القرآن الكريم الذي هو أرفع نص في العربية.

الخاتمة :

عالج النحاة قسم من ظاهرة الترخص في المطابقة في إطار الضرورة والقلة والندرة والشذوذ ، والقسم الآخر تحت مصطلحات الحمل على المعنى والتغليب والالتفات وشجاعة العربية ، وغيرها من المسميات ، مع أنّ الوضع الشكلي لهما واحد ، وهو عدم التطابق. فكان من قدر القسم الأول أن ابتلي بالتخريج والتأويل المنافي لمبادئ اللغة الوصفية .

وقد أثبتت الدراسة بالشواهد اطراد ظاهرة الترخص في المطابقة ؛ لنصل إلى أنّ هذا الترخص لا يعتبر شذوذا ، ولا يعيب اللغة العربية ، فهو جار على أصولها ، بل هو دليل حياة ، وبرهان تجدد ونماء ، جاء لمقتضيات بلاغية ودلالية ، وهذا التفسير يعطي اللغة نوعا من المرونة ، ويفتح الباب لذوي الدربة والمران من حذاق العربية لإثرائها بكل مستطرف ونفيس.

والله من وراء القصد.

المراجع:

- إبراهيم أنيس . من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط6، 1978م ، ص: 152.
- ابن الأثير، ضياء الدين بن إسماعيل . المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق : أحمد الحوفي ، وبدوي طبانة ، نهضة مصر ، ط1 ، 1380 هـ- 1960م.
- ابن السكيت . إصلاح المنطق ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط3، 1949م.
- ابن الشجري ، هبة الله علي بن محمد . الأمالي الشجرية . تحقيق : محمد محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- أبن جني ، أبو الفتح عثمان . الخصائص . تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان.
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله . شرح ابن عقيل على ألفية أبن مالك ، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل . تعليق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ، 1405 – 1980م، ط2.
- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم . لسان العرب . دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، 1410هـ- 1990م .
- ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن يعيش بن علي . شرح المفصل في النحو، إدارة الطباعة المنيرية ، لصاحبها منير عبده أغا الدمشقي ، مصر.
- أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين العكبري.- التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : على محمد البجاوي، مطبعة دار الجيل ، بيروت.
- أبو الفتح عثمان ابن جني . الخصائص ، تحقيق محمد بن علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان.
- أبو الفضل ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري. لسان العرب . دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، 1410هـ - 1990م .
- أبو حيان ، محمد بن يوسف . تفسير البحر المحيط ، وبهامشه ، البحر الماد من البحر، دار الفكر، ط2 ، 1403هـ - 1983م.
- أبو عبيدة . مجاز القرآن لأبي عبيدة .

- أبو محمد ، عبد الله بن يوسف بن هشام . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب ، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، طاهر باشاذ.
- أبو منصور عبد لملك بن إسماعيل . فقه اللغة وسر العربية . تحقيق : مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي .مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1392هـ - 1972م .
- أحمد الأمين الشنقيطي . الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط3، 1413هـ - 1992م ، بيروت .
- أحمد شوقي . ديوانه . تحقيق : د. أحمد محمد الحوفي ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة .
- أحمد ماهر البقري . دراسات نحوية في القرآن الكريم . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ط3 ، 1406 هـ - 1986م .
- لأخفش ، سعيد بن مسعدة العلجي . - معاني القرآن . تحقيق : عبد الأمير محمد الأمين ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ - 1985م.
- الأزهري ، خالد بن عبد الله . - وشرح التصريح على التوضيح على ألفية أبن مالك ، المكتبة التجارية ، دار الفكر.
- أسامة بن منقذ - البديع في نقد الشعر. تحقيق الدكتور : أحمد البدوي ، ود. حامد عبد المجيد ، سلسلة تراثنا ، وزارة الإرشاد والثقافة ، القومي ، 1960م.
- الأشموني . شرح الأشموني على حاشية الصبان ، ومعه شرح شواهد العيني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، 1366هـ - 1947م.
- لألوسي - محمد شكري الألوسي. الضرائر الشعرية وما يسوغ للشاعر دون الناثر. شرح وتحقيق : محمد بهجة الأثري ، القاهرة ، المطبعة الشامية ، 1341هـ
- البغدادي ، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب العرب . دار الثقافة ، بيروت.
- تمام حسان . اللغة العربية معناها ومبناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975م.
- لثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل . الصاحبي في فقه اللغة . تحقيق : مصطفى السقا وآخرون ، مكتبة البابي الحلبي ، 1392هـ - 1972م.
- جرير بن عطية الخطفي . ديوانه ، دار بيروت للطباعة والنشر ، 1991م.
- دائرة معارف القرن العشرين ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- الرضي ، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي . .شرح الكافية . جامعة قاريونس ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، طرابلس.
- الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن علي . الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1385هـ - 1966م.
- سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1408هـ - 1988م ، ومكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط3.
- السيوطي . جلال الدين السيوطي . المزهر في علوم اللغة وآدابها . تحقيق . محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أو الفضل إبراهيم ، القاهرة .
- لسيوطي ، معترك الأقران في إعجاز القرآن . تح : محمد علي البجاوي . دار الفكر العربي ، بيروت.
- السيوطي ، الحافظ جلال الدين . المزهر في علوم اللغة وآدابها . تحقيق : محمد جاد المولى ورفيقيه ، دار التراث ، ط2 ، القاهرة .

- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الإتقان في علوم القرآن ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة المصرية ، صيدا ، بيروت ، 1408هـ ، 1988م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الكويت مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1413هـ - 1992م .
- الشنقيطي ، أحمد الأمين . - الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية . تح : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1413هـ 1992م ، بيروت ، لبنان.
- عباس حسن . والنحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، 1964م.
- عباس محمود العقاد . اللغة الشاعرة . مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة مخيمرت ، 1960م ، ص: 22.
- عبد الفتاح الحموز .الحمل على الجوار في القرآن الكريم . مكتبة الرشد ، الرياض .
- عثمان الفكي بابكر. وقرينة الربط في النحو ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، 1398، 1978م ، مخطوط ، كلية الدراسات العليا ، مكتبة السودان ، الرقم ع/32.
- العلوي ، يحي بن حمزة بن على بن إبراهيم . الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- فوزي الشايب . الخلط بين مستويات المطابقة وأثر ذلك في الدرس النحوي . مجلة اللسان العربي ، الرباط ، العدد 41.
- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري . الجامع لأحكام القرآن . دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1358هـ- 1939م ، ط1.
- قيس بن الخطيم ، انظر ديوانه: تحقيق :إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد – 1962م ،
- المبرد . أبو العباس المبرد . الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، 1356- 1937م ، ط1 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- المتنبي ، أبو الطيب أحمد بن الحسين. ديوانه ، دار بيروت للطباعة والنشر ، 1403هـ- 1983.
- مجلة اللسان . القرائن النحوية ، يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب ، الرباط، 1974م ، 1394هـ
- محمد صلاح الدين مصطفى بكر - النحو الوصفي من خلال القرآن ، مؤسسة على جراح الصباح ، الكويت.
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري . صحيح مسلم . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط2، 1972م.
- المعري ، أبو العلاء. شروح سقط الزند. تحقيق : مصطفى السقا وعبد السلام هارون وآخرون ، الدار القومية للطباعة والنشر ، 1383هـ ، 1964م.

الهوامش

(1) أبو الفضل ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري. لسان العرب . دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1410هـ - 1990م ، 213/10.

(2) أبو الفتح عثمان ابن جني . الخصائص ، تحقيق محمد بن علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان، 35/1.

(3) نفس المصدر: 35/1.

(4) تمام حسان . اللغة العربية معناها ومبناها ، ص: 213.

(5) لسان العرب ، مادة (رخص):40/7.

(6) ابن السكيت ، إصلاح المنطق ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط3، 1949م، ص:: 118.

(7) دائرة معارف القرن العشرين ، ص: 204.

(8) محمد شكري الألوسي، الضرائر الشعرية وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح وتحقيق : محمد بهجة الأثري ، القاهرة ، المطبعة الشامية ، 1341هـ ، ص: 326.

(9) سورة الجمعة : 11.

(10) أحمد شوقي ، ديوانه ، تحقيق : د. أحمد محمد الحوفي ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، 378/1.

(11) عباس محمود العقاد ، اللغة الشاعرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة مخيمرت ، 1960م ، ص: 22.

(12) أنظر : فوزي الشايب ، الخلط بين مستويات المطابقة وأثر ذلك في الدرس النحوي ، مجلة اللسان العربي ، الرباط ، العدد 41، ص: 16.

(13) المصدر السابق ، ص:16.

(14) المصدر السابق ، ص:16.

(15) ديوان المتنبي ،

(16) مجلة اللسان ، القرائن النحوية ، ص: 57.

(17) النحو الوصفي من خلال القرآن ، ص: 214/1.

(18) العلوي ، يحي بن حمزة بن على بن إبراهيم ، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص: 132/2.

(19) البديع في نقد الشعر ، ص: 167.

(20) الفاتحة : 4

(21) الكشاف : 64/1- 65.

(22) الإتقان في علوم القرآن : 253/3.

(23) المثل السائر : 2/ 172- 173.

(24) مريم : 88- 89.

(25) الكشاف : 53/3.

(26) يس : 22.

(27) معترك الأقران : 378/1.

(28) النور : 12.

(29) الكشاف : 53/2.

(30) الكشاف : 155/2.

(31) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط6، 1978م ، ص: 152.

(32) التحريم : 4.

(33) القرائن النحوية : 56.

(34) المائدة : 6.

(35) الحجر : 68.

(36) البقرة : 36، الزخرف : 67.

(37) الحج : 50، غافر : 67.

(38) البقرة :40

(39) اللغة العربية معناها ومبناها : 238.

(40) السيوطي ، الحافظ جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وآدابها ، تحقيق : محمد جاد المولى ورفيقيه ، دار التراث ، م2 ، القاهرة، 105/20.

(41) الإنسان : 2.

(42) ديوانه ، دار بيروت للطباعة والنشر ،ص: 332.

(43) ديوانه ، دار بيروت للطباعة والنشر ،ص:70.

(44) البيت لقيس بن الخطيم ، انظر ديوانه؛ تحقيق :إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد – 1962م ، وأنظر: همع الهوامع : 95/3 ، والدرر : 314/5، والكتاب : 75/1.

(45) انظر: مغني اللبيب : 811.

(46) الصافات : 165- 166.

[47] البيت لضابيء بن الحارث البرجمي، شاعر جاهلي ، عاش بالمدينة حتى أيام سيدن عثمان بن عفان ، توفي سنة 30 هجرية – 650م. أنظر: البغدادي ، عبد القادر بن عمر . خزانة الأدب ولب لباب العرب . دار الثقافة ، بيروت ، 81/4. وأنظر كذلك : أبو العباس المبرد . الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، 1356-1937م ، ط1 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 276/1.

[48] القرائن النحوية : 56.

[49] انظر: شرح التسهيل : 296/1. وشرح التصريح : 175/1.

[50] انظر: الهمع : 309/1. والدرر : 5/2. وشرح التصريح : 157/1.

[51] فوزي الشايب . الخلط بين مستويات المطابقة وأثر ذلك في الدرس النحوي . مجلة اللسان العربي ، العدد 41 ، ص: 13.

[52] أبو منصور عبد لملك بن إسماعيل . فقه اللغة وسر العربية . تحقيق : مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي .مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1392هـ - 1972م ، ص: 336.

[53] شرح المفصل : 156/1.

[54] هبة الله علي بن محمد . الأمالي الشجرية . تحقيق : محمد محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ص: 16/1.

[55] معاني القرآن : 308/1.

[56] انظر: شرح ابن عقيل : 201/3. وخزانة الأدب : 207/1.

[57] الشعراء : 16.

[58] طه :4

[59] خزانة الأدب :7/ 551.

[60] الكهف : 46.

[61] القرطبي . الجامع لأحكام القرآن . دار الكتب المصرية ، 413/10.

[62] الزحلوقة : لعبة للصبيان ، وهي الأرجوحة ،. زُلُّ : زلق

[63] الدرر اللوامع : 151/1-152.

[64] ديوانه : 481.

[65] شروح سقط الزند : 146/1.

[66] الضرائر الشعرية : 90.

[67] من أسرار اللغة ، ص: 157.

[68] ديوانه ، ص: 332.

[69] نفس المصدر ، ص: 500.

[70] التحريم :4.

[71] معاني القرآن :167/3.

[72] البقرة : 257.

[73] التوبة : 9.

[74] انظر: اللسان : 21/8.

[75] اللسان : 21/8.

[76] الخلط بين مستويات المطابقة . مجلة اللسان ، ص: 18.

[77] الخصائص : 422/2.

[78] الصاحبي في فقه اللغة ، ص: 448.

[79] الخلط بين مستويات المطابقة . مجلة اللسان ، ص: 18.

[80] شرح المفضليّات : 434/1.

[81] الكتاب : 247/3.

[82] شرح أشعار الهزليين : 1/ 363.

[83] صحيح مسلم : 200/4.

[84] شرح الأشموني :200/1.

[85] الروض الأنف : 34/4.

[86] الأعراف / 203.

[87] البحر المحيط :451/4.

[88] شرح أشعار الهذليين : 9/1. والمزهر : 192/2.

(89) الأشباه والنظائر : 198/4. والبحر المحيط : 264/6.
(90) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص: 198. وقرينة الربط ، ، ص: 247.
(91) شرح ابن عقيل : 256/2.
(92) البقرة : 260.
(93) البحر المحيط : 300/2.
(94) النور : 63
(95) البحر المحيط : 477/6.
(96) الحج :5 . وغافر : 67.
(97) النور : 30.
(98) النور : 59.
(99) من أسرار القرآن ، مجلد 49 ، ج2 ، ص: 354- 355.
(100) صحيح البخاري : 456/1.
(101) من أسرار القرآن مجلد : 49 ، ج2 ، ص: 356.
(102) من أسرار القرآن : 356.
(103) الخصائص: 443/2.
(104) جلال الدين السيوطي . المزهر في علوم اللغة وآدابها . تحقيق . محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أو الفضل إبراهيم ، القاهرة : 333/1.
(105) المصدر السابق: 333/1.
(106) الدهر : 2.
(107) الرحمن : 86.
(108) البحر المحيط : 199/8.
(109) التبيان : 1257/2.
(110) الفتح : 12.
(111) شرح المفصل : 12/1.
(112) شرح الكافية : 318/1- 319.
(113) طه : 117.
(114) فقه اللغة : 360.
(115) معاني القرآن : 193/2.
(116) معاني القرآن : 157/3.
(117) يوسف : 30.
(118) الفتح : 16 ، والحجرات : 14.
(119) المزمل : 18.
(120) الفرقان : 49 ، الزخرف : 11 ، ق : 11.
(121) هو كلبة اليربوعي ، وقيل لرجل من طيء ، أنظر: همع الهوامع : 1/ 416 ، والدرر : 141/2، وشرح التصريح : 207/1.
(122) الخصائص : 411/2.
(123) فقه اللغة : 331.
(124) المقتضب : 199/4-200.
(125) الخصائص : 415/2.
(126) فقه اللغة : 332. والبيت لرويشد بن كثير الطائي . انظر: الخصائص : 416/2.
(127) فقه اللغة : 332.
(128) المزمل: 18.
(129) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة : 274/2 . ومعاني القرآن : 199/3.
(130) الأنبياء : 32.
(131) فقه اللغة : 333 ، وانظر: اللسان : مادة (سمو).
(132) الأعراف : 56.

(133) انظر: البحر المحيط : 4/312- 313 ، والكشاف : 2/83.
(134) الخصائص : 1/215 . والقرطبي : 7/228.
(135) البحر المحيط : 4/313.
(136) الخصائص : 2/416.
(137) أبو محمد ، عبد الله بن يوسف بن هشام . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب ، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، طاهر باشا.
(138) اللغة العربية معناها ومبناها : 205 ، 233، بتصرف.
(139) انظر: عبد الفتاح الحموز ،الحمل على الجوار في القرآن الكريم . مكتبة الرشد ، الرياض ، ص: 25.
(140) الكتاب :1/ 436- 437.
(141) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الكويت مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1413هـ - 1992م ، 1/ 186.
(142) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:1/186. وشرح ابن عقيل : 2/ 148. والقرائن النحوية، ص: 55.
(143) القرائن النحوية، ص: 55.
(144) {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (62)} [البقرة: 62]
(145) البيت لأبي النجم العجلي ، أو لرؤبة بن العجاج ، انظر: الخزانة :3/199. وانظر: شرح ابن عقيل : 1/51.
(146) طه: 63.
(147) القرائن النحوية : 55.
(148) البيت لقيس بن زهر، أنظر: شرح ابن عقيل : 2/75. وانظر: أحمد الأمين الشنقيطي . الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط3، 1413هـ - 1992م ، بيروت : 1/162. وانظر: سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . الكتاب. تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1408هـ - 1988م ، ومكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط3 ، : 3/316. والخزينة : 3/534.
(149) البيت لرجل من تميم ، لم ينسب لواحد معين ، انظر: الهمع : 2/144. والدرر : 3/114. وشرح التصريح : 2/15. والكامل : 1/55.
(150) انظر: شرح ابن عقيل : 3/190. والنحو الوافي : 3/355.
(151) هود : 84.
(152) التبيان في إعراب القرآن : 2/711.
(153) حاشية الشهاب : 5/125.
(154) البحر المحيط : 5/252.
(155) الكشاف :2/285.
(156) إبراهيم : 18.
(157) معاني القرآن : 2/74.
(158) الإنسان : 21.
(159) انظر: البحر المحيط :8/400.
(160) اللغة العربية معناها ومبناها : 234.
(161) انظر: الكتاب : 1/436- 437.
(162) المائدة : 6.
(163) شرور الذهب : 232 ، وانظر: معاني القرآن للأخفش : 255.
(164) أحمد ماهر البقري . دراسات نحوية في القرآن الكريم . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ط3 ، 1406 هـ - 1986م ، ص: 114.
(165) انظر: التبيان في إعراب القرآن : 1/422.
(166) المصدر السابق : 1/422. ونظر: الحمل على الجوار: 52.
(167) الكشاف : 1/597.
(168) المائدة : 69.
(169) عبد العال سالم مكرم . القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية . دار المعارف ، مصر ، ص: 180، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 185- 186.
(170) القرائن النحوية ، ص: 55.